البنك المركزي نفى ان يكون ممراً للمجرمين وتهريب الأموال

احتياطي العملة الصعبة يرتفع إلى 67 مليار دولار

□ بغداد /المدى

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع احتياطياته من العملة الصعبة إلى ٦٧ مليار دولار، مؤكدا أن هذه الاحتياطيات هي الأكبر في تاريخ العراق، مشيرا إلى أن هذه الاحتياطيات هي إحدى السياسات النقدية لخفض التضخم في العراق.
وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن "احتياطيات البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة ارتفعت إلى ٦٧ مليار دولار، بعد أن كانت ٦٣ مليار دولار نهاية أيار الماضي"، مبينا أن هذه "الاحتياطيات تعتبر الأكبر في تاريخ العراق".
وأضاف صالح أن "هذا الارتفاع سيزيد الثقة بالعملة المحلية كما سيزيد من استقرارها"، مؤكدا أن "الدينار العراقي أصبح مغطى من هذه الاحتياطيات بـ ١,٣ من العملة الأجنبية".
وأكد صالح أن "العملة العراقية أصبحت قوية بفعل ارتفاع احتياطيات البنك، على الرغم من التذبذبات الأخيرة في سعر صرف الدينار العراقي بسبب التدفقات الخارجة للعملة الأجنبية"، لافتا إلى أن "هذه التذبذبات قابلة للعلاج، إلا أنها تحتاج إلى وقت لعلاج المشكلة".
وأشار صالح إلى أن "ارتفاع احتياطيات البنك سيكون إحدى السياسات النقدية التي يمكن أن تخفض التضخم في العراق من خلال استخدامها للتأثير في مناسيب السيولة النقدية المحلية، لامتصاص الطلب الفائض عن طريق توفير عرض من العملة الأجنبية". وفي خصوص تهريب العملة أكد صالح ، أن البنك المركزي جاهز للمساءلة أمام مجلس النواب ومستعد للإفصاح عن جميع المعلومات التي يمتلكها للجنة المالية ومساعدتها في التوصل إلى المعلومات التي تحتاج إليها.
وقال صالح بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن البنك المركزي ليس ممراً للمجرمين وتهريب الأموال كما يدعي بعض أعضاء اللجنة المالية وهو مؤسسة عريقة وله تاريخ مرموق ،مبيناً أن البنك المركزي مستعد للمساءلة أمام مجلس النواب. وأضاف: إن المادة (١٠٣) من الدستور تنص على مساءلة البنك المركزي أمام مجلس النواب إذا حصلت أية شكوك في عمل البنك المركزي وهو حق من حقوق اللجنة المالية بعد وزارة المالية. وأشار إلى: أن البنك سيتعاون مع اللجنة المالية لكشف الأشخاص الذين يريدون تشويه سمعة البنك من خلال أعمال التهريب إن وجدت، مشيداً، بعمل اللجنة المالية ومراقبتها البنك المركزي في الكشف عن المخربين والمهربين للمال العام. وذكر أن من أهم عناصر الحوكمة للبنك المركزي هي المساءلة والشفافية والإفصاح لتهيئة الأجواء الملائمة أمام اللجنة المالية للبحث عن المخربين في البنك المركزي.
وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن، في ٢٧ من كانون الثاني الماضي، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٣ مليار دولار، بعد أن سجلت في السادس من كانون الثاني ٢٠١٢ احتياطيات البنك ٦٠ مليار دولار ، و كانت ٥٠ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٠.
ويعقد البنك المركزي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.
في غضون ذلك دعا الخبير المالي محسن علي إلى استثمار الأموال العراقية المجمدة في البنوك العالمية في مشاريع إستراتيجية تخدم البلد، محملاً البنك المركزي مسؤولية عدم استرجاع تلك الأموال لأنه يستطيع استردادها من خلال علاقاته الخارجية.
وقال علي إن البنك المركزي يتحمل المسؤولية الكبرى بعدم استثمار الأموال العراقية المجمدة في البنوك العالمية والبالغة أكثر من (٦٢) مليار دولار، لأنه يستطيع الاتصال بالبنوك العالمية واسترداد تلك الأموال للبلد.
وأكد: أن حجم الأموال المجمدة كبير ولو استثمرت بالشكل الصحيح لحققت موارد مالية كبيرة للدولة، فضلاً عن الاستفادة منها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية، إضافة إلى أنها ستحل الكثير من المشاكل الخدمية التي يعانيها المواطن العراقي كالكهرباء والسكن وغيرها.
وتشير تقارير دولية إلى امتلاك العراق مبالغ مالية كبيرة مجمدة في البنوك العالمية التي ترجع للمسؤولين في النظام السابق ،وقد تم تجميدها بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ .

اللجنة النيابية تنفي وجود ضوابط تنظم عمل شركات الصيرفة

□ بغداد /المدى

اعتبر عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبدالحسين الياسري ، الجمعة ،عدم وجود ضوابط قانونية تنظم عمل شركات الصيرفة سبباً رئيسياً لارتفاع عمليات غسيل الأموال.
وقال الياسري بحسب/البغدادية نيوز/ إن " شركات الصيرفة التي انتشرت بعد عام ٢٠٠٣ ، تعمل من دون ضوابط قانونية مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع عمليات غسيل الأموال" ، مؤكدا " وجود مؤشرات لاتساع عمليات غسيل أموال في العراق". وأضاف إن " شركات الصيرفة والمصارف وجميع الأجهزة التي تقوم بعملية تحويل الأموال غير قادرة على مسايرة الظروف السياسية والأمنية الحالية ما يؤشر وجود خلل في سير عملها وفق الضوابط القانونية"، موضحا أن " ارتفاع عمليات غسيل الأموال في أي بلد يعد مؤشرا لاضطراب الأوضاع الأمنية ".وكانت اللجنة المالية قد أعلنت عن عزمها استضافة كل من وزراء :المالية والتخطيط والتجارة والصحة ومحافظ البنك المركزي . وقالت عضو اللجنة ماجدة التميمي في بيان صحفي لها إن " اللجنة المالية تعتزم استضافة كل وزراء المالية والتخطيط والتجارة والصحة ومحافظ البنك المركزي للسيطرة على عملية دخول البضائع العشوائية للعراق". وأوضحت التميمي أن "طلب استضافة الوزراء المعنيين هو من اجل مناقشة آلية التنسيق للسيطرة على عملية دخول السلع والبضائع إلى العراق إذ تبين أن هناك خللا كبيرا جدا في عمليات الاستيراد العشوائية التي لها تأثير كبير على الدولة العراقية.

70 ألف برميل يومياً إنتاج نفط الهلال ودانة غاز في كردستان

□ بغداد / وكالات

أعلنت نفط الهلال، شركة القطاع الخاص العاملة في مجال النفط والغاز، وشريكتها دانة غاز أولى شركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال الغاز الطبيعي، وهما شريكا تشغيل في حقل خورمور، أن إجمالي إنتاجهما من عملياتهما الكبرى في مجال الغاز في إقليم كردستان ارتفع بثبات ليصل إلى ٧٠ ألف برميل من النفط المكافئ يوميا، بإجمالي استثمارات تقترب من مليار دولار.
ويشمل الإنتاج ٣٣٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا و١٥ ألف برميل من المكثفات السائلة يوميا، وتخطط الشركتان للمزيد من التوسع.
وقامت الشركتان بإنتاج أكثر من ٢٤٩ مليار قدم مكعب من الغاز و١١,٧ مليون برميل من المكثفات السائلة منذ بداية الإنتاج في أكتوبر ٢٠٠٨. ويتم توريد الغاز إلى محطتي توليد الطاقة المحليتين اللتين تقومان بتوليد ١٧٥٠ ميغاواط من الكهرباء الإضافية،وهو ما وفر الكهرباء بشكل مستمر لحوالي ٤ ملايين شخص في إقليم كردستان العراق، مقارنة بأزمة الكهرباء التي تعانيها أجزاء أخرى من العراق، وأتاح للحكومة توفير مليارات الدولارات من تكلفة الوقود، بالإضافة إلى المزايا البيئية المميزة المتمثلة في تخفيض التلوث وتقليل انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وفي الوقت نفسه تبديل البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
وقال الرئيس التنفيذي لنفط الهلال وعضو مجلس إدارة دانة غاز مجيد جعفر: نفخر بأن نكون أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز في إقليم كردستان. وتمكنا بالفعل من المساهمة في توفير العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لسكان إقليم كردستان ولشعب العراق كافة، خاصة في ما يتعلق بتحسين توفير الكهرباء".
وأضاف: "نحن في صدد مباحثات مع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق في المرحلة القادمة من التطوير والتوسع لنتمكن من تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية للمجتمع المحلي".
وقال المدير التنفيذي لدانة غاز راشد الجروان: وصلنا إلى هذه المرحلة الهامة نتيجة لتعاون حكومة إقليم كردستان ومساندتها، إضافة إلى المساندة من قبل شركائنا والمقاولين العاملين معنا والموظفين المحليين. وتتلقى الشركات المنتجة الآن المدفوعات بشكل منتظم، كما نعمل مع حكومة إقليم كردستان على تحسين الوضع بالنسبة للمستحقات المعلقة وحلها". وخلال فترة الإنشاءات، وفر المشروع فرص عمل لأكثر من ألفي عراقي من كافة الأعراق والطوائف، مدعمين بعاملين من أكثر من ٢٠ دولة من مختلف أنحاء المنطقة والعالم. وقد نجحت الشركتان في تنفيذ برنامج التوطين، حيث بلغت نسبة العمالة المحلية في عملياتهما ٨٠٪ في نهاية ٢٠١١.
وقامت نفط الهلال ودانة غاز أيضا بتنفيذ برنامج لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم المجتمعات المحلية من خلال توفير مستلزمات المدارس، ومعالجة مياه الشرب، وتقديم المولدات لتوفير الكهرباء للقرى المحلية على مدار ٢٤ ساعة، وتوفير وحدات علاج متحركة، ومرافق للرياضة مفتوحة أمام الشباب. وتساعد هذه المبادرات المجتمعات المحلية على تحسين مستوى المعيشة والصحة والرفاهية والأمن والاستقرار، وعلى تطوير رأس المال البشري في إقليم كردستان.
واستثمر الشريكان حتى نهاية يونيو ٩٦٣ مليون دولار بموجب تعاقدات تم توقيعها مع حكومة إقليم كردستان بخصوص منطقتي خورمور وجمجمال في أبريل ٢٠٠٧. وتتضمن إنجازات المشروع حتى اليوم، مد خط أنابيب غاز بطول ١٨٠ كم عبر منطقة جبلية وعرة بعد إزالة حقول الألغام؛ وبدء الإنتاج الأول للغاز بعد ١٦ شهرا فقط؛ والحفر بنجاح للوصول إلى المكامن على عمق ٢٣٠٠ متر واستيراد وتركيب أكثر من ٦٤ ألف طن من المعدات بحمولة ٣٥٠٠ شاحنة، إضافة إلى استيراد معمل على أحدث طراز لمعالجة الغاز من الولايات المتحدة.

رغبة لبنانية للاستثمار في الديوانية

□ الديوانية /المدى

أعلنت هيئة استثمار الديوانية عن رغبة مجموعة شركات (أي سي) اللبنانية للاستثمار بقطاع الإسكان في المحافظة. وقال مدير إعلام هيئة استثمار الديوانية ماجد المحنة إن وفداً من مجموعة شركات (أي سي) اللبنانية) زار هيئة استثمار الديوانية للاطلاع على أهم الفرص الاستثمارية الخاصة بقطاع الإسكان والتباحث حول إمكانية إنشاء مجمعات سكنية بطريقة الاستثمار لما تتمتع به من مزايا في مقدمتها الاستقرار الذي تنعم به وتعاون الأجهزة والمؤسسات الحكومية فيها. وأضاف: إن الهيئة أبدت استعدادها لتقديم كافة التسهيلات والسبل للشركات اللبنانية من اجل إنجاح العملية الاستثمارية لخدمة المحافظة وأهلها لاسيما وأنها تعاني أزمة سكن خانقة ومن خلال تلك المشاريع السكنية الاستثمارية ستوفر السكن لأهالي المحافظة وتخفف من الأزمة المستفحلة بها. وتتمتع محافظة الديوانية بمميزات استثمارية جعلت منها محط أنظار المستثمرين الراغبين في الخوض في مجال الاستثمار وفي مختلف القطاعات في إطار المساعي التي تبذلها هيئة استثمار الديوانية من اجل دفع عجلة الاستثمار في المحافظة.

برلماني يؤكد احتياج البصرة لمشاريع البنى التحتية

□بغداد /المدى

قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عبد الحسين ريسان الحسيني إن اللجنة ارتأت اطلاع الحكومة على مشروع قانون "البصرة عاصمة العراق الاقتصادية" لاحتياجه إلى توفير الكثير من المبالغ من اجل تطوير البنى التحتية في المحافظة، مشيراً إلى أن "بقية الدول تقوم بالتخطيط لمدة ٢٠ سنة للوصول إلى مدينة اقتصادية نموذجية". وقد أطلع الحسيني المدى على بيان يؤكد ضرورة اطلاع الحكومة على هذا القانون لاحتياجه إلى توفير مبالغ كبيرة من اجل تطوير البنى التحتية التي تفتقر إليها المحافظة"، مؤكداً أهمية هذا القانون للعراق بصورة عامة، وللبصرة بصورة خاصة. وكان مسؤولون في محافظة البصرة أكدوا عدم وجود أية معوقات لإعلان البصرة عاصمة العراق الاقتصادية لما تمتلكه من مقومات كالموقع الجغرافي المتميز والثروات الهائلة في جميع القطاعات، وهي تعاني كثيرا من البؤس والحرمان ونقص الخدمات.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف دينار
برتقال	١,٥٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٥٠٠ الف دينار
عنب	١٠٠٠ الف دينار
تمر	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٠٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولارات
الخام الامريكي	٩١	دولاراً